

بدأت الحركة الصهيونية عمليات التطهير العرقي في فلسطين، حيث كان السكان مزيجاً من الفلسطينيين واليهود. بينما كان الثلث الباقي يتألف من اليهود الوافدين من أوروبا والمستوطنين الصهاينة. وبدأوا بهوية عربية، لكن على الرغم من دعم بريطانيا للصهيونية ووجود اليهودية المتنامية في فلسطين، كانت البلاد في نهاية الانتداب لا تزال بلداً عربياً واضح المعالم من حيث هويتها. بينما كانت الأراضي اليهودية تمثل ٥٠٪ مما يجعل وصف البلاد بأنها "مختلطة" يبدو مضللاً. وكان القليل من اليهود المستوطنين في الريف يشكل تحدياً لتقسيم البلاد بين اليهود والفلسطينيين. في نهاية عملية التقسيم التي قامت بها الأمم المتحدة، تم تجاهل الأمم المتحدة تماماً التركيبة السكانية في فلسطين. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة كانت تدرك أن الأراضي التي استوطنتها اليهود في فلسطين لا تتناسب مع حجم الدولة المستقبلية، إلا أنها منحتهم نحو ٥٨٪ من البلاد، مما جعل الحركة الصهيونية تحصل على دولة تمتد على مساحة أكبر من نصف البلاد. وكانت أسباب تميل لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين نحو وجهة نظر الصهيونية هي تمردها الفلسطيني المستمر على فكرة تقسيم البلاد، بالإضافة إلى رفضها لتمثيل السكان الفلسطينيين. تم اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين رغم معارضة الفلسطينيين، الذين رأوا في هذا القرار تقسيم وطنهم مع المستوطنين اليهود الذين جاؤوا لاستعمارهم. الفلسطينيون الأصليون الذين كانوا يشكلون الأغلبية. قررت جامعة الدول العربية والهيئة العربية العليا مقاطعة التفاوض مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين قبل صدور قرار الجمعية العامة، هيمنت الحركة الصهيونية على الساحة الدبلوماسية في عام ١٩٤٧، وطالبت لجنة الأمم المتحدة بمنحها دولة تمتد على أكثر من ٨٠٪ من مساحة البلاد. تم إقناعها بتخصيص نسبة ٥٦٪ من الأرض لليهود. رفضت اللجنة أيضاً طلب الصهاينة بجعل القدس جزءاً من دولتهم المستقبلية. تمثلت تقسيم البلاد إلى جزئين متساويين تقريباً كحل كارثي، وأدى هذا القرار إلى تفاقم التوترات واندلاع العنف، وفي النهاية أدى إلى الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى. الذين رفضوا بشكل مبدئي مشاركة البلاد مع المستوطنين الجدد. وعندما اتخذت الأمم المتحدة قرار التقسيم، وأن القرار النهائي سيؤدي إلى تقسيم البلاد بينهم وبين المستوطنين الجدد الذين وصلوا حديثاً. وعندما تم اعتماد قرار الأمم المتحدة، حيث وجدوا أنفسهم تحت سيطرة منظمة دولية تجاهلت قواعد الوساطة الدولية وأرادت فرض حلاً غير شرعي بنظرهم. على الرغم من طلب بعض القادة الفلسطينيين تقديم القضية إلى محكمة العدل الدولية لاختبار شرعية القرار، في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى تفضيل القرار 181 لليهود وتحديد لصالح حركة صهيونية، الذين كانوا يملكون نسبة صغيرة من الأرض ويشكلون أقلية في كثير من المناطق، بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين قرابة 400 قرية فلسطينية ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية، من الواضح أن القرار 181 لم يحتوي على آلية لحماية الفلسطينيين من التطهير العرقي والاضطهاد، يظهر القرار بوضوح كيف أن العملية التي أدت إلى تقسيم فلسطين كانت متسارعة ولا تحترم حقوق السكان الأصليين ولا تأخذ في اعتبارها العواقب البشرية الجسيمة لتلك القرارات. كانت ردة فعل القيادة الصهيونية على قرار التقسيم تتمثل في قبولها للقرار واستعدادها لتنفيذه، بينما استمرت في تجاهل الرفض الفلسطيني والعربي للقرار. بن غوريون كان قادراً على تشكيل سياسات الصهيونية واتخاذ القرارات بشكل مستقل، فإن ردة الفعل اليهودية على قرار التقسيم كانت تتمثل في قبولهم للقرار وتجاهلهم للرفض الفلسطيني والعربي. كانت الهيئة الاستشارية الصهيونية تعمل بجد لتطوير استراتيجياتها وتكتيكاتها في مواجهة الرفض العربي والفلسطيني لقرار التقسيم. كانت الهيئة تدرك أن القبول الدولي لحق اليهود في إقامة دولة في فلسطين كان خطوة مهمة، تمثل ردة الفعل اليهودية على قرار التقسيم مزيجاً من القبول الرسمي للقرار والتأكيد على حق اليهود في إقامة دولة خاصة بهم في فلسطين، كما أشارت الهيئة الاستشارية إلى أن حدود الدولة المقترحة ستتعين بالقوة إذا كان العرب والفلسطينيون يرفضونها، مما يسمح له باتخاذ القرارات بشكل مستقل وفقاً لرؤيته الخاصة. حيث كان بن غوريون يظهر تأييده لقرار التقسيم بشكل أقوى أمام الجهات التي تقل أهميتها، هذا يدل على الرغبة في استخدام القوة وتحقيق أهداف اليهود في فلسطين بغض النظر عن القرارات الدولية أو توجهات العالم العربي والفلسطيني. يتمثل الأمر الرئيسي هنا في إنشاء هذه الهيئة الاستشارية كوسيلة لاتخاذ القرارات بشكل سري وخارج إطار العمل العام، وهو ما يعكس الطبيعة الحساسة للمسائل التي كان يتعامل معها بن غوريون والحاجة إلى السرية والتأمين على عدم تسرب المعلومات إلى الجهات الخارجية. مما جعلها مركزاً مهماً لتقديم النصائح وصياغة الاستراتيجيات بشأن أمن الدولة والعلاقات مع العالم العربي والفلسطينيين. بدأت الاجتماعات تكثف في فترة مغادرة البريطانيين لفلسطين وعندما أصبح واضحاً أن الفلسطينيين سيُرفضون خطة التقسيم. وأدرك أعضاء الهيئة أن سياساتهم ستؤثر على مصير الفلسطينيين في المناطق المخصصة للدولة العربية، مما دفعهم إلى البحث عن حلول تجاه الوضع الديموغرافي في البلاد. ويظهر التأكيد على حماية المستوطنات والبلاد ككل، والذي كان يعتبرهم تحدياً حاسماً لمستقبل الدولة اليهودية.